ظنا منهم ان المراد اللازم المصطلح عليه الذي هو مساو للملزوم
او اعم منه كما في تراكيب القضايا الشرطية نحو لو كان انسانا
لكان حيوانا او لو كان انسانا لكان ناطقا وقالوا حيث
كان اللازم بهذه المثابة امتنع كونه خاصا على عام لامتناع
اجتماع كون الشيء المساوي او الاكثر خاصا اقل ثم اختلفت
اجوبتهم في ذلك على ما ستعلمها واذا فهمت ما ذكرته علمت ان
المراد لازم القضية ولازم القضية قضية جزئية فان كل قضية
لها لوازم يلزم من صدق القضية صدقها كجزئها وعكسها وعكس
نقيض موافق ومخالف فالقضية اذا صدقت تستلزم صدق
ما ذكر فهذا معنى الاستلزام وقد علمت ان عكس القضية
الكلية جزئية فهي اخص منها ولازم صدقها لصدقها فتامله
ولاجل فهم الجماعة اللازم في القضية الشرطية الذي لا يكون
اخص بل مساويا او اعم تحيروا في التخيير باو بين
امرين لا يمكن اجتماعهما فحملوا والتوزيع على حيثيتين واعتبارين
واختلفت اجوبتهم في الحيثيتين كما سياتي ويدل على ما ذكرناه
قوله في الكبرى الازلية والابدية والوجوب راجعة عند
المحققين الى تقدسات في الذات فمعنى الازلية القدم وهو سلب
العدم السابق والابدية البقا وهي سلب العدم اللاحق ومعنى
الوجوب هو انه لا يقبل الانتفاء بحال و**كما قال** الشريف في
شرح الاسرار العقلية حيث قال المقترح ويلزم منه
قدمه اي من وجوب وجوده ما نصه قلت معناه انه اذا ثبت
انه واجب الوجود وتبين ان حقيقة الواجب ما لا يقبل
العدم مطلقا فيلزم من ذلك انتفاء العدم مطلقا لا العدم
السابق ولا اللاحق يدل على البقاء وفي المقاصد نحو هذا
ولم يرد المصنف ظاهر عبارته من عطف الحدوث وطرو العدم
وعطف القدم والبقا دون وصفها يلزم اعتبار وصف
الحدوث وطرو العدم بالاستحالة ووصف القدم والبقا
بالوجوب اذ هناك يتقاربان ويتحد احدهما الاخر ويستلزمه
اما القدم هكذا مجردا عن الوصف مع الوجود فاحدهما سلبي

والاخر

٨١

والاخر نفسي فلا يتصور شموله واندراجه فيه للتخالف
فتامله **والاجوبة** التي وعدناك بها **منها** ما نقله سيدي الاحسن
الدرعي عن جميع من لقيه من فقها الراشدية ان عطف الخاص
على العام على تساويهما بجعل الجميع سلبيات او نفسيات
فعلى الاول الوجود سلب كل عدم ويدخل فيه سلب عدم
سابق او لاحق وهو القدم والبقا واما على الثاني
فالوجود حال واجب ازلا وابدا والقدم واجب ازلا
والبقا حال واجب فيما لا يزال فالوجود في الوجهين
اعم وهما اخص وانتهى وصرح المتن بما فيه لجعله
فيه الوجود نفسي والقدم والبقا سلبي فلا يفسر
عطف في المتن بلسين يصرح المتن بنقيضه لقوله الاولى
نفسيه الخ وايضا لم يقل احد ان الوجود سلبي فيما رايت
وايضا حيث جعل الوجود سلب العدم مطلقا او استمرار
الوجود مطلق وغيره سلب خاص او استمرار خاص
كان الوجود اخص لا اعم لزيادة القيود توجب زيادة
الخصوص فكان صدق السلب بوجهيه او الاستمرار بوجهيه
صدق العدم مثلا او ليس كل ما صدق العدم الذي سلب
بوجه واحد صدق سلب الوجهين وهذا كما قالوا
في الحمد اللغوي مع الشكر العرفي الذي هو صرف الجميع
فصرف الجميع اخص من صرف اللسان لوجود صرف
اللسان معها وبدونها وهذه قاعدة جارية على القواعد
وما يعقلها الا العالمون **قال** سيدي الاحسن
واما عطف اللازم على الملزوم فمبني على التباين بان
يجعل الوجود نفسيا والقدم والبقا سلبيين وقال
انه تقرير من لقياه من مشايخ الراشدية **اقول** البنا
صحيح من حيث احدهما نفسي والاخر سلبي والتباين
لا يخصصه بل يمكن على العكس وعلى انهما من المعاني
لكن من حيث انه على طبق ما في المتن صح التخصيص وان
كان لم يراع ما في المتن فيما قبله لكن هذا الكلام فيه صحة

Copyright © King Saud University